

فلسطين آخر هموم «حماس»!



لا اهتمام لديها بأي نوع بالسلام. سيبقى قطاع غزة مشكلة كبيرة في ظل إصرار «حماس» على التحكم بالقطاع. لا يوجد في «حماس» قيادي واحد يطرح على نفسه أسئلة في غاية البساطة.

من بين هذه الأسئلة هل يمكن تحرير فلسطين انطلاقاً من غزة؟ ما الفائدة من إطلاق صواريخ في اتجاه إسرائيل بعد انسحابها منها في آب - أغسطس 2005؟ لماذا كان ذلك الإصرار على تمكين إسرائيل من محاصرة غزة؟ لماذا تقديم كل هذه الخدمات إلى إسرائيل كي تدعى أن لا شريك فلسطينياً يمكن التفاوض معه؟ الجواب الوحيد عن هذه الأسئلة أن لا مجال لأي منطلق مع الإخوان المسلمين. السلطة تعميهم. همهم قطاع غزة وإمارتهم الإسلامية... أما فلسطين، فإنها تبقى آخر همومهم!

سبق للأردن أن أنقذ الفلسطينيين عندما أخرج الفدائيين من أراضيه في العام 1970. حدث ذلك قبل نصف قرن عندما أرادت الفصائل الفلسطينية إقامة دولة داخل الدولة في الأردن. أعاد الملك حسين، رحمه الله، القيادة الفلسطينية إلى جادة الصواب. ما يحدث الآن أنه لا وجود لقيادة فلسطينية تمتلك حداً أدنى من القدرة على المبادرة، فيما تعمل «حماس» كل ما تستطيع كي يتكرس الانقسام الداخلي وكي تبقى غزة سجنًا لأهلها. يستاهل الفلسطينيون أفضل بكثير من «حماس» ومن السلطة الوطنية القائمة حالياً. يستاهلون قبل كل شيء قيادة جديدة تضم شخصيات تفكر جنياً بما يمكن عمله وما لا يمكن عمله. مثل هذا التطور سيحصل يوماً ما في الضفة الغربية، بغض النظر عما ستفعله إسرائيل حيث حكومة

التوجه الإسرائيلي. يهبط الأردن مرة أخرى إلى نجدة فلسطين وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بما في ذلك خيار قيام الدولة الفلسطينية «القابلة للحياة». ثمة حاجة في نهاية المطاف إلى المحافظة على حد أدنى من الاستقرار من أجل منع الفوضى الكاملة في منطقة تحول فيها الأردن إلى استثناء. الأكيد أن لدى الأردن مصلحة في مساعدة الفلسطينيين، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح لماذا لا يساعد الفلسطينيون أنفسهم أيضاً؟ لماذا هذا الإصرار لدى «حماس» على رفض التعلم من تجارب الماضي القريب، بما في ذلك جريمة إرسال عشرات الشبان الفلسطينيين إلى خط الحدود بين القطاع وإسرائيل كي يقتل هؤلاء بكل دم بارد، بواسطة قناصة إسرائيليين، أو ليصحبوا من ذوي العاهات.

يضاف إلى ذلك كله، أن على إسرائيل أن تأخذ في الاعتبار الأجواء العربية عموماً وقنوات الاتصال التي فتحت معها أخيراً في ضوء السياسة العدوانية التي يتبناها النظام الإيراني في غير مكان. ما يؤكد التغيير في الأجواء العربية أن جامعة الدول العربية اكتفت أخيراً بالتحديث عن القدس الشرقية، ومنطقة غور وإثيوبيا... سيكون على إسرائيل أيضاً مراعاة المخاوف الأردنية من تكريس احتلالها لجزء آخر من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ومنطقة غور الأردن. لم يمنع الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبدالله الثاني من بذل كل ما يستطيع عبر اتصالات أجراها مع أعضاء الداعمين من وزير الكونغرس من أجل الحد من أضرار

حققت «حماس» نجاحاً منقطع النظير بتقديمها الخدمة الأهم لإسرائيل، أي تحويل الجلاذ إلى ضحية والضحية، التي هي الشعب الفلسطيني، إلى جلاذ. الأهم من ذلك كله أنها كرست الانقسام الفلسطيني كاشفة في الوقت ذاته العجز الفلسطيني عن إدارة دولة بطريقة حضارية متصالحة مع نفسها ومحيطها.

تكفي الشعارات التي ترفعها «حماس» كي لا تعود إسرائيل في حاجة إلى حملات إعلامية ودعائية في سائر أنحاء العالم، خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا.

كان يوم سيطرة «حماس» على غزة بوحشية ليس بعدها وحشية شملت إلقاء أعضاء في «فتح» من سطوح النايات، بداية النهاية لمنظمة التحرير الفلسطينية. باتت المنظمة التي فاوضت من أجل الوصول إلى اتفاق أوسلو، بحسناته الكثيرة وسيئاته الكثيرة أيضاً، في حيرة من أمرها. فقدت أي قدرة على المبادرة وعلى أن تكون مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية التي لم يبق منها شيء يذكر.

لا يمكن تجاهل الأطماع الإسرائيلية في الضفة الغربية ولا يمكن المرور مرور الكرام على عقم السلطة الوطنية الفلسطينية التي قيدت نفسها بدور أمني لا تستطيع التملص منه. لكن الثابت أن «حماس» لعبت الدور المطلوب منها لإيصال الوضع الفلسطيني إلى ما وصل إليه.

في ضوء تشكيل «حكومة الطوارئ» الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتانياهو، لم يعد من سؤال سوى هل ستضيق إسرائيل قريبا أجزاء جديدة من الضفة الغربية كما وعد «بيبي» في البرنامج الانتخابي لليكود، أم سيحصل تاجيل للخطوة؟

المخيف أن أي تأجيل للضيق الذي سيعني خلق واقع جديد في الضفة الغربية، سيعود إلى أسباب غير فلسطينية. هناك رأي أميركي عبرت عنه الإدارة عبر وزير الخارجية مايك بومبيو الذي نصح الحكومة الإسرائيلية بالتريث في ضوء الأحداث الكبيرة والتحويلات التي تشهدها المنطقة. هناك أيضاً خلافات في الرأي داخل الحكومة الإسرائيلية نفسها. في صلب هذه الخلافات، التي لا تمس فكرة الضمّ نفسها، تفاصيل معيئة يصرّ عليها وزير الدفاع بني غانتس المدعوم من وزير الخارجية غابي أشكنازي.



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

في مثل هذه الأيام من العام 2007، سيطرت حركة «حماس» على قطاع غزة. كرست بالحديد والنار وضعا فلسطينياً جديداً لا علاقة له بالماضي. الأهم من ذلك كله أن سيطرة «حماس» على القطاع كشفت حقيقة ما يتطلع إليه تنظيم مثل تنظيم الإخوان المسلمين يمتلك شيقاً ليس بعده شيق إلى ممارسة السلطة.

لا يابه الإخوان بالنتائج المترتبة على أعمالهم وممارساتهم. كل ما يريدونه هو السلطة. يدل على ذلك حجم الضرر الذي لحق بقضية فلسطين منذ تأسيس «حماس» في العام 1987. ففي الطريق إلى الاستيلاء على قطاع غزة، قضت «حماس» على المشروع الوطني الفلسطيني وصولاً إلى وضع غزة تحت الحصار خدمة لمصلحة ذاتية ومصصلحة إسرائيلية في الوقت ذاته.

كل الألعيب والمناورات
بها بين إسرائيل و«حماس»
بعدما تبين أن هناك تفاهات
كثيرة من تحت الطاولة بينهما
وأن سيطرة «حماس» على قطاع
غزة وإقامة إمارة إسلامية فيه
هدف إسرائيلي بحد ذاته

تبدو كل الألعيب والمناورات مسوحاً بها بين إسرائيل و«حماس» بعدما تبين أن هناك تفاهات كثيرة من تحت الطاولة بينهما وبعدهما تبين خصوصاً أن سيطرة «حماس» على قطاع غزة وإقامة إمارة إسلامية فيه هدف إسرائيلي بحد ذاته.

تكتشف فصول طريق الوصول إلى هذا الهدف الواحد بعد الآخر من خلال تحويل غزة إلى سجن في الهواء الطلق لمئات آلاف الفلسطينيين من جهة وتحول صواريخ «حماس» إلى الوجه الذي تقدم به القضية الفلسطينية نفسها، وهي قضية شعب مظلوم يطالب بحقوقه، من جهة أخرى.

الجل السري بين طهران ودمشق



فصل المقال يكمن في أن مصير الأسد بالحيثيات والفعل وليس بالمجاز السياسي والتكهنات، مرتبط بشكل غير مسبوق بساكن البيت الأبيض في العام 2021 وهي سنة انتخابية أيضاً للرناسة في سوريا

إمداد النفط الذي كانت حكومة دمشق تعتمد على إيران في تغذيته. أما روسيا، وقد أتمت صفقتها الاستراتيجية على حساب الأرض السورية والسيادة الوطنية، باستئجارها لقاعدة عسكرية على امتداد المياه الدافئة في المتوسط في ميناءي طرطوس واللاذقية من الساحل السوري، ولمدة 49 عاماً قابلة للتجديد، في حين يرتبط الرئيس الروسي بوتين بعلاقات جيدة مع إدارة الرئيس ترامب، فسجد نفسه في حال فوز الأخير لفترة رئاسية لأربع سنوات قادمة، بحل غير مشروط من دعمه لبشار الأسد الذي سيتحول إلى عبء باهظ عليه، ويتحول إلى مادة منتهية الصلاحية.

فصل المقال يكمن في أن مصير الأسد بالحيثيات والفعل، وليس بالمجاز السياسي والتكهنات، مرتبط بشكل غير مسبوق بساكن البيت الأبيض القادم في العام 2021 وهي سنة انتخابية أيضاً للرناسة في سوريا، حيث من المنتظر أن يقول ما يقارب 7 ملايين لاجئ ومهجر سوري قولتهم في نظام الأسد.

النفوذ في مناطق تواجدها، بصورة تكاد تكون أشبع وأشد بأساً من التقسيم الفعلي (على مرارته). وأخلاقياً مع بدء نفاذ قانون قيصر، وانتشار صور عشرات الآلاف من المعتقلين الذين قضوا في معتقلات الأسد تحت التعذيب، لمجرد أنهم حملوا رأياً سياسياً مخالفاً وأمنوا بالحريات والعدالة الاجتماعية وحكم الشعب؛ مع هذا الانكشاف غير المسبوق منذ وصل الأسد الأب إلى السلطة في العام 1971، سيكون مصير الأسد ونظامه معلقاً بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، في شهر نوفمبر القادم، وسيربط بالبعيدة السياسية للمرشح الفائز. في حال فاز بالرئاسة الأمريكية الديمقراطي جو بايدن، فإن نظام الأسد سيشهد انفراجاً كبيراً، مرافقاً بانفراجات ستحدث في العلاقات الأمريكية مع طهران، وهو من كان نائباً للرئيس باراك أوباما على امتداد ثماني سنوات. فإدارة أوباما هي من تفاوضت مع طهران لإبرام الاتفاق النووي في فيينا في العام 2015، ما رفع الضغوط بشكل كبير على حكومة طهران، وأمن لها موارد مالية من أصولها التي كانت مجمدة وغير قابلة للتداول، الأمر الذي ساهم في بروز حالة من الانتعاش المالي والاستقرار السياسي في الداخل الإيراني، غابت تماماً مع وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض.

وقد كان لانسحاب ترامب من اتفاق فيينا النووي، وإعادة فرض العقوبات على إيران، أثر رجعي على مكاسب إيران في ما قبل هذا الانسحاب، وكذلك على قدرتها في دعم الحليف الأهم في دمشق. وحدث أن عُلق خط الائتمان المالي الذي كان مفتوحاً بين دمشق وطهران، ما أدى إلى انهيار حقيقي في

الشروط الجديدة، التي فرضت عليها إعادة توجيه مواردها، المحدودة للغاية، لجهة تأمين احتياجات الداخل الإيراني المعيشية اليومية، وهكذا تركت الأسد وحكومته وراهما يواجهان العقوبات الدولية يوماً بعد يوم. وفي العام 2020 وصلت جائحة كوفيد - 19 لتعصف بما تبقى من حركة تجارية، ولتجف السيولة المالية التي انتهت إلى انخفاض الناتج المحلي الإيراني بمعدل 15 في المئة، فكان وقع ذلك على النظام السوري أكبر وأشد بأساً.

أما في سوريا، فقد عزا البنك الدولي في تقريره الصادر في شهر أغسطس للعام 2011 تدهور الاقتصاد السوري إلى الانهيارات في البنية التحتية، والمنشآت الخدمية، نتيجة الحرب الدائرة في

للشروط الجديدة، التي فرضت عليها إعادة توجيه مواردها، المحدودة للغاية، لجهة تأمين احتياجات الداخل الإيراني المعيشية اليومية، وهكذا تركت الأسد وحكومته وراهما يواجهان العقوبات الدولية يوماً بعد يوم. وفي العام 2020 وصلت جائحة كوفيد - 19 لتعصف بما تبقى من حركة تجارية، ولتجف السيولة المالية التي انتهت إلى انخفاض الناتج المحلي الإيراني بمعدل 15 في المئة، فكان وقع ذلك على النظام السوري أكبر وأشد بأساً.

أما في سوريا، فقد عزا البنك الدولي في تقريره الصادر في شهر أغسطس للعام 2011 تدهور الاقتصاد السوري إلى الانهيارات في البنية التحتية، والمنشآت الخدمية، نتيجة الحرب الدائرة في

الاتحاد بشكل قوي على دعم الحلفاء في طهران لتعزيز موارده، طوال الفترة الممتدة لعهد أوباما خلال ثماني سنوات، إلا أن الوضع لم يعد بهذه السهولة في عهد الرئيس ترامب، الذي شدد قبضته على أوصاله في حصار إيران، وصولاً إلى تصفير صادرات نفطه، وهو الثروة القومية التي تعتمد عليها بشكل أساس، ما كان له أثر كبير على الاقتصاد السوري وإمكانية استمرار طهران بدعم حكومة دمشق كما كانت تفعل في السابق.

ففي العام 2018 فرض الرئيس ترامب حزمة عقوبات اقتصادية مضنية على إيران، لكن من أجل محاربة المجموعات الإرهابية العابرة للحدود، من جهة الضربة والدولة الإسلامية وغيرها من القوى الظلامية، وقد كانت هدفاً مباشراً للقوات الأميركية وحلفائها على الأرض السورية.

لكن، بينما كان اقتصاد نظام، بشار الأسد، يخضع لأقصى أنواع الحصار، بسبب أدائه الخارج عن القانون الإنساني والدولي المتعارف عليه، كان الجيب الإيراني متاحاً للأسد ليمد يده إليه لترميم الانكسارات والازمات التي يمر بها اقتصاد البلد ومصادر دخله القومي، ولاسيما منذ العام 2011، حيث دفع النظام تكلفة هائلة في حملته العسكرية على الشعب السوري، التي دامت لتسع سنوات، ولم تضع أوزارها حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

لكن، وبينما توافق الحزبان الأميركيان، الجمهوري والديمقراطي، لجهة العقوبات على سوريا وضرورة استمراريتها وتشديدها بشكل متصاعد، إلا أنهما اختلفا في ما يختص بالعقوبات الاقتصادية على إيران.



مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

اجتمعت الإدارتان الأميركيةتان، الحالية برئاسة دونالد ترامب، وسالفتها برئاسة باراك أوباما، على موقف موحد من العقوبات الاقتصادية على سوريا، والتي تفاوتت في درجة حدتها وتأثيرها، إلى أن وصلنا في يونيو من العام 2020 إلى قانون قيصر الشديد اللجة والفعل. كما أن الإدارتين قد دخلتا عسكرياً في سوريا ليس بهدف إسقاط مباشر للنظام كما حدث في العراق وليبيا، لكن من أجل محاربة المجموعات الإرهابية العابرة للحدود، من جهة الضربة والدولة الإسلامية وغيرها من القوى الظلامية، وقد كانت هدفاً مباشراً للقوات الأميركية وحلفائها على الأرض السورية.

لكن، بينما كان اقتصاد نظام، بشار الأسد، يخضع لأقصى أنواع الحصار، بسبب أدائه الخارج عن القانون الإنساني والدولي المتعارف عليه، كان الجيب الإيراني متاحاً للأسد ليمد يده إليه لترميم الانكسارات والازمات التي يمر بها اقتصاد البلد ومصادر دخله القومي، ولاسيما منذ العام 2011، حيث دفع النظام تكلفة هائلة في حملته العسكرية على الشعب السوري، التي دامت لتسع سنوات، ولم تضع أوزارها حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

لكن، وبينما توافق الحزبان الأميركيان، الجمهوري والديمقراطي، لجهة العقوبات على سوريا وضرورة استمراريتها وتشديدها بشكل متصاعد، إلا أنهما اختلفا في ما يختص بالعقوبات الاقتصادية على إيران.

